تقـريـر

التمكين من حق العمل
يفك ارتباط النساء المعيلات بالفقر

الإعانة مسكن والعمل اللائق هو الحل

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

تقـريـر

التمكين من حق العمل
يفك ارتباط النساء المعيلات بالفقر

الإعانة مسكن والعمل اللائق هو الحل

تقـريـر

التمكين من حق العمل يفك ارتباط النساء المعيلات بالفقر

الإعانة مسكن والعمل اللائق هو الحل

منـصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

مقدمة

يشير تعريف "المرأة المعيلة"، المستخدم في بناء الإحصائيات، إلى أنها القائمة على إعالة أسرتها في حالة غياب الزوج، سواء بسبب موته أو وقوع الطلاق بينهما أو سجنه أو عجزه وعدم قدرته على الإنفاق.

ويستبعد هذا التعريف ملايين النساء المسئولات عن إعالة أسرهن بالكامل فى وجود زوج ممتنع عن الإنفاق، أو المسئولات عن الإعالة إلى جانب الزوج. وفى معظم الأحيان، تحمل المرأة هذه المسئولية إضافة إلى انفرادها بعبء الأعمال المنزلية والرعائية وحدها. وهذا رغم مساهمة عمل النساء المنزلي غير المدفوع بنصيب كبير في الناتج المحلى الإجمالى. وعلى سبيل المثال، تشير إحدى الدراسات إلى أنه كان يشكل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر فى السنة المالية المنتهية فى 30 يونية 2012.[1]

وحيث لا يتوقع أن تمثل الإحصائيات المحسوبة على تعريف قاصر النسب الحقيقية لقيمة إعالة النساء للأسرة فى المجتمع المصرى، ستظهر إعالة الرجال للأسر بأكبر من قيمتها كثيرًا. ولو حسبت مساهمات النساء فى الإنفاق من عملها في سوق العمل بأجر، أو عملها لدى الأسرة بدون أجر، أو مقابل قيامها بغالبية الأعمال الخدمية والرعائية فى المنزل، لشكلت مساهمة النساء الجزء الأكبر من متطلبات الأسرة المالية، مع وجود زوج يعمل أيضاً. وبالتالى تعتبر نسب النساء المعيلات المعلنة فى الإحصائيات الرسمية، أقل بكثير من نسبة النساء المعيلات فى الواقع.

وسنوضح فيما يلي من هذه الورقة نتيجة توصلنا إليها تعزز هذه الرؤية. إذ أثبتنا ارتفاع دخل الأسرة التي يعولها رجال معيلون متزوجون، مقارنة مع دخل أسر الرجال المعيلين من الأرامل أو المطلقين أو الذين لم يتزوجوا. واستنتجنا من ذلك أن الرجل المعيل المتزوج لا ينفق على أسرته من دخله الخاص فقط، بل قد يضاف إليه دخل زوجته ضمن مصادر أخرى للدخل. بينما فى حالة النساء المعيلات لأسر، ومعظمهن مطلقات وأرامل، يكون إنفاقهن على أسرهن من دخلهن منفردًا. وقد يؤدي هذا، ضمن أسباب أخرى، إلى أن تصبح أسرهن الأفقر بين الأسر.[2]

إلا أننا سنركز في بحثنا - بسبب تعذر الحصول على إحصائيات حول المرأة المعيلة خلاف ما يصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- على نسبة 14% المعترف بها في الإحصائيات الحكومية، بهدف التعرف على سبب انتماء المعيلات والأسر التي يعلنها إلى فئة أفقر الفقراء. فوفقًا لآخر بحث للدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019، تقع 16% من الأسر التي تعولها نساء على الأقل تحت خط الفقر المدقع (حد الكفاف)، و 41.4% منها تحت خط الفقر القومى، وينخفض دخل 69.5% منها عن متوسط الاستهلاك الفعلي للأسر.

ولا تعد معاناة الأسر التي تعيلها نساء من الفقر أمرًا جديدًا، بل مشكلة قائمة منذ بداية ظهور الاهتمام بظاهرة المرأة المعيلة فى تسعينيات القرن الماضي، وإن لم تحسب إحصائيات حولها وقتها.

ووفقًا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017، شكلت الأسر التي تعولها نساء 11.1% من الأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع، في حين شكلت الأسر التي يعولها الرجال نسبة 1.6% منها. أي أن النسبة في حالة النساء سبعة أضعافها في حالة الرجال. بينما في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك

[1] - العنترى،د. سلوى، تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر، مؤسسة المرأة الجديدة،، ص 106-107،
https://nwrcegypt.org/wp-content/uploads/2015/03/%d8%b3%d9%84%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d8%aa%d8%b1%d9%8a.pdf

[2] انظر الجداول المرفقة، جدول رقم 10

2020/2019، أصبحت الأسر التي تعولها نساء 16% من تلك الأسر، بينما كانت نسبة التى يعولها رجال 1.9%. أي اتسعت الفجوة إلى 8 أضعاف (انظر الجدول المرفق رقم 2). أما فيما يتعلق بالأسر الواقعة تحت خط الفقر القومي، كانت نسبة الأسر التي تعولها النساء 41.2%، والتي يعولها رجال 19%، أي النسبة في حالة النساء 2.2 ضعف نظيرتها في حالة الرجال. وفي التعداد التالى، أصبحت نسبة الأسر التى تعولها نساء 41.4%، بينما نسبة الأسر التي يعولها رجال 17.1%، أي زادت الفجوة إلى 2.4 ضعفًا (انظر المرفق الجدول.(3

ولم يأت الارتباط بين الفقر والأسر التى تعولها النساء مصادفة، بل يعبر ذلك عن معاناة النساء بشكل عام فى كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ينظر المجتمع إلى النساء باعتبارهن أقل أهمية من الرجال. ففي الأسرة فقيرة التي لا تقدر على تعليم كل أبناءها، تعطى الأولوية إلى تعليم الأولاد الذكور، وتترك البنات بلا تعليم. ويعملن بدون أجر، سواء فى مساعدة الأمهات بأعمال المنزل، أو فى مشروع عائلي، أو في زراعة أرض الأسرة، أو غيرها من الأعمال لصالح الأسرة. وبالتالى، عندما تصبح النساء معيلات، يخرجن إلى العمل لإعالة أسرهن بدون تعليم، ولا مهارات تؤهلهن للحصول على عمل بأجر يكفيهن وأسرهن.

ومن الشائع، أن تحرم النساء من الميراث فى كثير من الأحيان، بما يحرمهن من أموال وممتلكات كان من الممكن استخدامها في الإنفاق على أسرهن إذا أصبحن معيلات. وقد لا يتمكن بسبب ذلك من إقامة مشروعات تحتاج لرأس مال. وحتى القروض، تحتاج إلى ضمانات لا تكون في حوزة المعيلات غالبًا.

كما تحرم النساء من تمثيل سياسي منصف، سواء على مستوى المجتمع المحلي أو الوطني. وبالتالى لا يشاركن بشكل كافى فى صياغة القوانين والقرارات المؤثرة على حياتهن، ولا فى وضع السياسات المراعية لظروفهن وأوضاعهن ومشاكلهن.

وعندما تكون نسبة 78.2% من المعيلات خارج نطاق العمل، لن يكون أمام معظمهن سوى الاعتماد على التحويلات النقدية والعينية الضئيلة بطبيعتها. وعلى هذا، اعتمد 57.1% من دخل الأسر التي تعولها نساء على التحويلات، بينما لم تمثل التحويلات سوى 18% فقط من دخل الأسر التي يعولها رجال [3].

ويمثل الدخل من العمل نسبة 32% فقط من إجمالي دخل الأسر التى تعولها نساء، بينما يمثل نسبة 69.6% من إجمالي دخل الأسر التي يعولها الرجال.

وقد أكد ما توصلنا إليه فى هذه الورقة أن وضع المعيلات أفضل في القطاع العام والاستثمارى، حيث يزيد دخل المعيلات من العاملات فيهما عن دخل نظرائهن من الرجال قليلاً. ومع ذلك، لا تشكل هاتان الفئتان من النساء إلا نسبة ضئيلة من جملة المعيلات.

---

[3] التحويلات العينية المتلقاة هي السلع والخدمات العينية التى حصلت عليها الأسرة (هدايا/هبات/صدقات/زكاة/دعم بطاقات التموين/دعم بطاقة الخبز...الخ) سواء من الحكومة أو الهيئات أو الأسر الأخرى. ويعني الدخل من التحويلات النقدية والعينية الدورية للأسرة قيمة التحويلات النقدية أو القيمة المقدرة بسعر السوق لجميع السلع والخدمات التي حصلت عليها الأسرة، وتتضمن الدعم الغذائي (بطاقات التموين وفرق نقاط الخبز) خلال السنة على سبيل الهبة أو الهدية. التعريف من المجلد الأول لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019، ص 28-29.

وننوه إلى إنه بالنسبة للعمل فى القطاع الحكومى، تضيق فجوة الدخل ما بين النساء والرجال.

وكما ذكرنا من قبل، إذا كان الرجل معيل متزوجًا، فإنه ينفق على أسرته عادة من دخله بالإضافة إلى دخل زوجته. وحيث تمثل الأسر التي يعولها رجال متزوجون نسبة 95.5% من الأسر التى يعولها رجال عمومًا، نستنتج أن النساء يساهمن في إعالة الغالبية العظمى من الأسر التي يعولها رجال. وفي المقابل، تنفرد النساء بعبء الإنفاق على الأسر التي يعولنها. فمن ناحية، تنخفض بشدة نسبة المتزوجات بين المعيلات، حيث لا يمثلن سوى 23.6% فقط[4]. ومن الناحية الأخرى، حتى في حالة المتزوجات، فإنهن لا يصبحن عائلات إلا إذا كان الزوج مريضًا أو مسجونًا، أو هاجرًا لها وللأسرة، أي لا يشارك في الإنفاق بالطبع.

وتبلغ نسبة عائلات الأسر الأميات 47.2% من إجمالى الأسر التي تعولها نساء. وفي المقابل، تبلغ نسبة عائلي الأسر الأميين 18.1% من إجمالي الأسر التي يعولها رجل. وفي الوقت نفسه، يساوي دخل الأسرة التى تعولها امرأة أمية 77% من دخل الأسرة التى يعولها رجل أمى.

كل ذلك يلفت نظرنا إلى أن التحويلات النقدية والعينية ربما تكون مفيدة فى انتشال بعض الأسر التي تعولها نساء من براثن الفقر المدقع. ولكنها لا تكفى - بقيمتها الضئيلة بطبيعتها - في سد كافة احتياجات الأسرة، أو حتى جزء مهم منها. وعلى هذا، تتضح أهمية الاهتمام الجاد بدعم وتمكين النساء بشكل عام، والمعيلات منهن بشكل خاص، حتى يأخذن حقهن العادل من العمل اللائق فعليًا.

وبالتالي فمن المهم إعادة أيضًا النظر فى السياسات العامة، بحيث تكون هناك سياسات داعمة للنساء بشكل عام، والنساء المعيلات بشكل خاص. وفي صدارة هذا، تأتي إزالة كل أشكال التمييز ضد النساء فى كافة المجالات وتمكينهن، عبر برامج قومية مخصصة لذلك، حتى يصبحن قادرات على خوض مجالات العمل بدون تمييز فى شروط العمل أو الأجر.

التعاريف والطريقة المستخدمة فى حساب نسب الفقر

تعرف المرأة المعيلة[5] بأنها التي تقوم بالدور الرئيسي في الإنفاق على الأسرة وحمايتها، واتخاذ القرارات وتحمل كافة المسئوليات الخاصة بأسرتها. كما تعرف بأنها التى تتحمل عبء توفير الموارد المالية اللازمة لمقابلة مختلف احتياجات الأسرة، أو تتحمل الجزء الأكبر من هذا العبء مع اتفاق باقي

[4]- وفقًا لتوزيع المعيلات حسب الحالة الاجتماعية، كانت 23.6% منهن متزوجات، و 65.4% أرامل، والنسبة الباقية من غير المتزوجات والمطلقات (انظر الجداول المرفقة رقم 10)

[5]- يتوافق هذا مع الشروط الموضوعة لإستحقاق معاش المرأة المعيلة وقيمته (300 جنيه شهرياً أو يزيد). و تطلب صور وشهادات تثبت أن المرأة بلا زوج (سواء أرملة أو مطلقة)، ولديها ابناء تعولهم أقل من 25 سنة، وثليس لديها حيازة زراعية وغير مؤمن عليها) (أحمد حسنى، كيف تحصلى على معاش المرأة المعيلة فى 8 خطوات، اليوم السابع، 14 أبريل 2019، https://www.youm7.com/story/2019/4/14/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%89-8-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA/4205969)

أعضاء الأسرة على تصدرها منصب الرئاسة فى المنزل. وتندرج تحت هذا المسمى فئات عديدة تتضمن؛ الأرامل، والمطلقات، واللائي هجرهن أزواجهن، وزوجات المعاقين والمسجونين والمرضى والمسنين والذين يعانون البطالة. كما تدخل في التعريف المرأة التى لم تتزوج وتتحمل مسئولية رعاية الوالدين والإخوة.[6]

ويتم حصر وإحصاء النساء المعيلات بناء على هذا التعريف في الإحصائيات الرسمية بمصر. ورغم قناعتنا بأنه لا يوفر إمكانية التعرف الحقيقي على الظاهرة، إلا إننا نعتمد على الإحصائيات الحكومية، حيث لا يتوفر غيرها.

لكن لا يفوتنا تسجيل أنه رغم إضطرارنا لاستخدام تلك الإحصائيات، إلا أنها لا تمثل النسب الحقيقية للمرأة المعيلة فى المجتمع المصرى. ومن المشاهدات الشخصية، نرى نساء عديدات يعلن أسرهن، رغم أنهن متزوجات، وأزواجهن بصحة جيدة، ويعيشون أحرار بعيداً عن السجن، ولكنهم مع هذا لا ينفقون على أسرهم.

كما أنه فى حالة وجود أزواج بالأسرة، واعتراف المجتمع بهم بوصفهم عائليها، إذ يعملون وينفقون مما يتقاضونه عليها، إلا أن هناك بجوارهم زوجات يعملن داخل البيت وخارجه بأجر وبدون أجر. وتشارك تلك النساء فى إعالة الأسرة بتقديم كل أجرهن أو جزءًا منه، أو عملهن لصالح الأسرة بدون أجر، أو حتى بقيامهن بالأعمال المنزلية.

وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن المتزوجات يمثلن نسبة غالبة من العاملات لصالح الأسرة بدون أجر (فى مشاريع صغيرة خاصة بالأسرة)، حيث كانت تلك النسبة 88.4% فى الريف، 76.1% فى الحضر. وعن ظروف عمل النساء بدون أجر لدى الأسرة[7]، يبلغ متوسط ساعات عملهن 5.5 ساعة يوميًا، بينما تبلغ ساعات عملهن غير الرسمى بأجر 8 ساعات يوميًا (هذا بخلاف الأعمال الرعائية)[8] .

وننوه إلى ازدياد أعباء النساء كلما اشتدت وطأة الفقر وعجز الدخل عن تلبية حاجات الأسرة. إذ تنفرد النساء في حالات كثيرة بعبء توفير بعض الخدمات للأسرة تعويضًا لنقصها أو ارتفاع أسعارها، مثل خياطة ملابس أفراد الأسرة، ورعاية وتمريض المرضى والمعاقين، والتدريس للأطفال بدلًا من الدروس الخصوصية. وإلى جانب هذا أيضًا، تعمل كثيرات على تعويض الأسرة عن شراء بعض السلع من السوق إذا ارتفع سعرها، مثل تربيتهن للدواجن، أو صناعتهن للجبن والمربات والمخللات والصابون وغيرها.

طبقاً لدراسة أخرى، تراوحت تقديرات إجمالي قيمة العمل المنزلي من الناتج المحلى الإجمالى (سواء يقوم به نساء أو رجال) بين 343.7 و 524.5 مليار جنيه فى السنة المالية 2012/2011، بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين 22.8% و34.8% . وتراوحت تقديرات قيمة العمل المنزلي للنساء من الناتج المحلى الإجمالي فى نفس السنة المالية ما بين 307.6 مليار جنيه و 455 مليار جنيه[9]، بما يمثل على التوالى ما يتراوح بين

---

[6]- د. حسانين، خالد محمد السيد، استخدام أسلوب العصف الذهنى القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 51 المجلد 3 يوليو 2020، ص17، https://jsswh.journals.ekb.eg/.

[7] تحسب هذه الساعات بعدد الساعات المنفقة في عمل موجهًا للسوق. تجدر بنا ملاحظة أن ساعات عمل النساء لدى الأسرة لا تقل عن متوسط ساعات عملها لدى الغير. ولكن يحدث لبسًا لدى المبحوثات والباحثين في وضع حد بين ما تعتبره المبحوثة عملًا للسوق أو عملًا في رعاية الأسرة.

[8]- العنترى، ، د. سلوى، و الدسوقى، نفيسه، عمل النساء فى السوق بدون أجر: العمل لدى الأسرة فى الاقتصاد غير الرسمى بمصر، مؤسسة المرأة الجديدة، 2015، منشور فى منشورات قانونية ، ص 25، 34، https://manshurat.org/file/33366/download?token=XtkSdUSV

[9]- الأعمال المنزلية سواء المدفوعة الأجر أو غير المدفوعة الأجر (أنشطة الزراعة وتربية الطيور والمواشي بغرض استهلاك الأسرة- التسوق وشراء الغذاء والملابس و مستلزمات المنزل وتوصيل أحد أفراد الأسرة لأنشطتهم- أعمال بناء للمنزل أو صيانة- جلب الماء

20.4% و 30.2%. وبأخذ متوسط بسيط لهذين التقديرين يمكن القول بأن مساهمة العمل المنزلى للنساء فى مصر تمثل نحو 25% من الناتج المحلى الإجمالى.[10]

ويبلغ متوسط عدد ساعات العمل المنزلى الأسبوعية للنساء فى مصر 25 . 30 ساعة، مقابل 4.19 ساعة فقط للرجال. ويؤدى الزواج إلى زيادة عبء العمل المنزلى غير المدفوع سواء على الرجال أو النساء. ولكن تمثل تلك الزيادة نقلة نوعية بالنسبة للنساء، حيث يبلغ متوسط ساعات العمل المنزلى غير المدفوع للنساء المتزوجات نحو 37.27 ساعة فى الأسبوع، مقابل 13.8 ساعة لغير المتزوجات. وتكون الفجوة بين النساء والرجال في تحمل عبء العمل المنزلي في حالة المتزوجين أوسع منها في حالة غير المتزوجين، إذ تصل في الحالة الأولى (المتزوجين) إلى ما يزيد عن سبعة أضعاف، بينما تبلغ في الحالة الثانية (غير المتزوجين) نحو خمسة أضعاف[11].

وهكذا، وبأخذ كل ما سبق في الاعتبار، تتضح صورة أقرب إلى الواقع، تظهر فيها مساهمة المرأة في الإنفاق على الأسرة وإعالتها بما يفوق مساهمة الرجل بكثير. هذا رغم عدم اعتراف الدولة أو المجتمع على السواء بهذه الصورة. وفى النهاية تبقى النظرة التي تعتبر الرجل معيل الأسرة. وتتركز كل القرارات في يده بناء على ذلك. وحتى إن كانت هناك مدخرات أو شراء لممتلكات جديدة، يسجل كل ذلك رسميًا باسم الرجل. وتحرم المرأة من ناتج عملها. وفي حالة طلاقها، تخرج من مؤسسة الأسرة، التي ساهمت في بنائها واستمرارها، خالية الوفاض.

والحطب والوقود- التفرغ لرعاية الأطفال وكبار السن والمرضى) ومنها أنشطة يؤديها الرجال، وأخرى تقوم بها النساء وهي أغلب تلك الأنشطة.

[10]- العنترى، د. سلوى، تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر، دراسة سابقة، ص 106-107.

[11]-- د. سلوى العنترى، تقدير قيمة العمل المنزلي غير المدفوع للنساء في مصر، دراسة سابقة، ص 111-112

المنهجية

بدأ ذكر المرأة المعيلة فى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام 1995[12]. وعرف فيه رئيس الأسرة على أنه الفرد المسئول عن توجيه السياسة الإنفاقية للأسرة، أو الذى تراه الأسرة رئيساً لها. و لا يشترط أن يكون أكبر افرادها سناً، وقد يكون ذكراً أو أنثى[13]. وكانت هذه المرة الأولى التي يذكر فيها نوع رب الأسرة، كما ورد فى العبارة المشددة بخط أسفلها. إذ كان يكتفى سابقًا بتوضيح عدم اشتراط أن يكون رئيس الأسرة أكبر الأفراد سناً.

وأجمعت الدراسات التي أجريت لبحث خصائص الأسر التي ترأسها امرأة، وضمنها أبحاث ودراسات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، على أن المشكلة الرئيسية التى تواجه المرأة المعيلة هي الفقر. إلا أننا لا نجد فى بحوث الدخل والإنفاق والاستهلاك - حتى الآن- بيانات خاصة بفقر الأسر المعيشية تحديداً وفقًا للنوع الاجتماعى[14]، رغم انتباه مُعدى البحث مبكراً لخطورة مسألة الفقر بالنسبة للنساء المعيلات[15].

لذا سوف نحاول بقدر المستطاع قياس نسبة الفقر والفقر المدقع بين الأسر التي تعيلها امرأة، ومقارنتها بنسب الفقر في الأسر التي يعيلها الرجال، وفقا لنسب إعالة النساء المتوفرة بالإحصائيات.

فى كل أبحاث الدخل والإنفاق والاستهلاك، تحدد قيمة خط الفقر المدقع، وخط الفقر القومي للأفراد/ للأسر المعيشية بشكل عام. لذا سوف نستخدم تلك الخطوط للفقر، مع الإحصائيات التى تحدد نسب الأسر حسب فئات الدخل، لتحديد نسبة الأسر التي تعولها النساء والرجال والتى تقع تحت خط الفقر.

ونستخدم للوصول إلى ذلك الإحصائيات الواردة فى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك. ونكون بناء عليها جداولًا نوضح فيها النسب وفقًا للنوع الاجتماعى وأرباب الأسر المعيشية الواقعة تحت خطوط الفقر المختلفة.

وننوه إلى أن هذه النسب للأسر الفقيرة ستكون أقل من نسب الفقر الحقيقية، حيث أن الفئات المحددة وبها إحصائيات ليس ضمنها حد الفقر المدقع وحد الفقر الوطنى.

ولذا، سنحدد خط الفقر بين مجموعتى دخل، حتى نضمن أن الأسر الأقل دخلاً المحصورة بينهما تقع جميعها تحت خط الفقر بالتأكيد. وإن بقيت هناك أسر فقيرة تزيد على هذا، إلا إننا لن نستطيع احتسابها.

فمثلاً وفقاً لآخر بحث للدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019، كان خط الفقر المدقع للفرد 6604 جنيهًا سنوياً، وخط الفقر القومى كان 10279 جنيهًا سنوياً[16]. وكان متوسط حجم الأسرة 4.04 فرد[17]، بما يعنى أن خط الفقر المدقع للأسرة 26680 جنيهًا سنويًا، والخط القومى 41527 جنيهًا سنويًا.

---

[12] -لم نستطيع استخراج نسبة المرأة المعيلة من ذلك البحث، بسبب عدم وجود مجلدات البحث على موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فلا يوجد سوى المجلد الأول وبه التعريفات والمنهجية.

[13] - بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 96/95، المجلد الأول، منهجية البحث، 1997، ص 23، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

[14] - فى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك يتم احتساب نسب الفقر وفقاً للحالة التعليمية، ووفقاً والنوع الاجتماعى للفقراء (وليس نوع رب الأسرة الاجتماعي) وكذلك طبقاً لحجم الأسرة، و حالة العمل، كذلك وفقاً للقطاع الذى يعمل به المشتغل، والاستقرار فى العمل من عدمه. وبالمثل، لم يرد تصنيفًا للأسر الفقيرة طبقاً لنوع عائل الأسرة. لذا سوف نلجأ لحساب نسب الأسر الفقيرة التى تعولها النساء، كما سنرى لاحقاً.

[15] -قراعة، أمال محمد، و مرسي، صفاء محمد، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2009/2008، العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرةونوع رئيس الأسرة، إصدار يونية 2011، ص 2، 4، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

[16]- مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019، مرجع سابق، ص 2

لذا في الجدول رقم (1) المرفق، الموضح لنسب الأسر وفقاً لفئات الدخل والنوع الاجتماعى لرب الأسرة، توجد فئة الدخل (-20000) التى تبدأ من الأسر التى دخلها السنوى 20 ألف جنيه حتى 25 ألف جنيه سنوياً، وبعدها الفئة (-25000) الفئة التى تبدأ من 25 ألف جنيه حتى 30 ألف جنيه.

ولما كان خط الفقر المدقع هو 26.7 ألف تقريباً، فسوف نحدد نسبة الواقعين تحت خط الفقر المدقع ما بين الفئتين (-20000) و (-25000). ويعنى هذا أن كل الواقعين بين تلك الفئتين يقل دخل أسرهم عن 25 ألف جنيه، أي أنهم جميعًا تحت خط الفقر المدقع. بل يقع أيضًا جزء من الأسر تحت خط الفقر المدقع ضمن الفئة التالية، ولكننا لن نستطيع حسابه.

وبذلك، ستكون نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع أكثر مما سنتوصل إليه قليلًا. و سنحدد كذلك الأسر تحت خط الفقر القومى، وقيمته 41.5 ألف جنيه سنوياً، بالأسر الواقعة بين فئتي (-35000) و (-40000) لدخل الأسر. وبالمثل، ستكون نسبة الأسر تحت خط الفقر القومي في هذا الجدول أقل من النسبة الحقيقية. كما سنحدد الفئة التي تنخفض دخول أفرادها عن متوسط الاستهلاك الفعلى (62.6 ألف جنيه سنوياً) ما بين الفئتين (-55000) و (-60000).

وسنتبع الطريقة نفسها في حساب تطور نسب الفقر باستخدام أبحاث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الإصدارات السابقة على البحث الأخير.

ففى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017، كان خط الفقر المدقع للأسرة 23,794 جنيهًا سنويًا (5,889.6 مضروبة فى 4.04، الرقم الممثل لعدد أفراد الأسرة)[18]، وستقع تحته الأسر ما بين الفئتين (-10000 و (-20000)، وننوه بأن النسبة ستكون فى هذه الحالة أقل قليلاً من الحقيقية. وكان خط الفقر القومى للأسرة 35661جنيهًا سنويًا (حد الفقر القومي للفرد 8827 جنيهًا/سنة مضروبًا في عدد أفراد الأسرة)، ونحدد الأسر الواقعة تحته بين الفئتين (-30000) و(-35000). وكان متوسط الاستهلاك الفعلى السنوى للأسرة 52645.7 جنيهًا، ونحدد الأسر الواقعة تحته بين فئتي الدخل (-45000) و(-50000).

وفى مؤشرات الفقر ببحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015، احتسب متوسط عدد أفراد الأسرة 5 أفراد. وكان خط الفقر المدقع للفرد سنوياً هو 3861.4 جنيهًا، ويصبح 19307 جنيهًا للأسرة سنوياً بحسابه على أساس أسرة من خمس أفراد، و سنحدد الأسر الواقعة تحته بين الفئتين (-16000) و(-18000)[19]. وكان خط الفقر القومى للفرد سنوياً 5,787.9 جنيهًا، فيصبح خط الفقر القومي للأسرة 28,939.5 سنوياً، و نحددها بين الفئتين (-26,000) و (-28,000). وكان متوسط الاستهلاك الفعلى للأسرة 36,665.1 جنيهًا سنوياً، حددناها ما بين (-30,000) و (-35,000).

و سنركز بعد هذه الخطوة، على حساب دخول الأسر التي تعولها نساء، و نقارنها بدخول الأسر التى يعولها رجال. ونحاول بذلك رسم صورة لمدى تحقق الهدف الوارد في "استراتيجية 2030" المتعلق يتطور نسب الفقر للأسر التي تعولها النساء.

سيشمل بحثنا فى مصادر الدخل عن جوانب تميز الأسر التي يرأسها رجل مقارنة بتلك التي ترأسها امرأة، التي تؤثر مستوى الدخل والفقر، بجعله أعلى أو أقل. وفي ذلك، نحلل علاقة الدخل بالحالة العملية، والمهن التي تمارسها/يمارسها رب الأسرة، و القطاع الذى يعمل/ تعمل به كذلك.

---

[17] - الكتاب الإحصائى السنوى، السكان، 2021، السكان، جدول 2-14، ص 22
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23571&fbclid=IwAR20koz-uibk6CVIm15ittC3oX1GE883DJ3L8_QgyM_v3o_1VERMxtiXtkQk.

[18]- أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017،

[19]- أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2015، ص 2 ،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

كما سننظر فى علاقة الدخل بالحالة التعليمية والحالة الاجتماعية لعائل/عائلة الأسرة.

هل تمثل المرأة المعيلة نسبة يعتد بها؟

طبقاً لدراسة أجريت عام 1994، ورد الحديث عنها بقسم الدراسات السابقة في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2009/2008، يصل أدنى تقدير لنسبة الأسر التي تعولها نساء فى مصر إلى 16%، وتدل المؤشرات الرئيسية لهذه الأسر على أن الفقر يمثل المشكلة الرئيسية التى تعانى منها. ويرجع ذلك لسببين أساسيين، الأول وقوع العائلات داخل إطار الطبقة ذات الدخل المنخفض، والثانى الاعتماد عليهن بالكامل فى الإعالة، وذلك مقارنة بالوضع النموذجى الذى يشارك فيه الرجل والمرأة في توفير متطلبات المعيشة، عن طريق العمل، سواء داخل الأسرة أو خارجها، مقابل أجر أو بدون. وبالنظر إلى الانخفاض الشديد فى فرص العمل المتاحة للمرأة في سوق العمل (حيث تمثل 10% في المتوسط من إجمالي فرص العمل)، والارتفاع الكبير في معدل البطالة بين النساء خصوصًا، يتضح أن الأسر التى تعولها المرأة تعانى من الفقر أكثر من الأسر التي يعولها رجل. وأشارت بيانات البحث نفسه إلى أن نسبة رؤساء الأسر من النساء كانت تمثل حوالى 17%[20].

فى عام 2010، كانت نسبة النساء بين رؤساء الأسر 16.2%[21] .وفى عام 2013 لم نجد بيانات عن إجمالي الجمهورية[22]، بل وجدنا نسبًا للنساء المعيلات فى الريف والحضر. وكانت نسبة النساء رؤساء الأسر في الحضر لإجمالي الجمهورية 15.1%، وفى الريف 15.4%. وكانت أعلى نسبة فى ريف سوهاج 28.2%، وأعلى نسب الحضر فى أسوان 19%. بينما كانت نسبة النساء من رؤساء الأسر فى حضر جنوب سيناء وريف البحر الأحمر صفر%. وكانت النسبة التي تليها في ريف جنوب سيناء 4.9%[23]. فى عام 2015، أصبحت نسبة النساء رؤساء الأسر 17% فى الحضر، و 16.5% فى الريف[24] .وبرغم عدم الإشارة لإجمالي الجمهورية، نرى من متوسط النسبتين، أن النسبة العامة في زيادة حتى و إن كانت طفيفة.

وطبقاً لآخر تعداد عام فى 2017، بلغ إجمالى الأسر المصرية 23.5 مليون أسرة[25]. ترأس النساء 3.3 مليون أسرة منها، بنسبة 14% من إجمالى الأسر[26]. وطبقاً لبحث الدخل والإنفاق لعام 2019، كان إجمالى أسر العينة 24971 أسرة، ترأس النساء منها 4516 أسرة[27]، بما يعنى أن نسبة الأسر التي تعولها النساء إجمالى أسر العينة 18.1%.

---

[20] -قراعة، أمال محمد، مرجع سابق، ص 2، 4.

[21] -المرأة والرجل 2011، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ص 160، https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/496

[22]- لجأنا للدراسات للبحث عن مصادر لمعرفة تطور نسب المرأة المعيلة فى التعداد العام، نظراً لعدم توفر كل أجزاء التعدادات العامة القديمة على موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

[23] - *المرأة والرجل 2014، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ص 61* ، https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/495

[24] -كتاب المرأة والرجل 2015، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، صدر فى فبراير 2017، ص 54، https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1229

[25] - النتائج النهائية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017، ص 132، https://www.enow.gov.eg/Report/EgyptCensus2017.pdf

[26] -شرف الدين، عبد الحميد و فؤاد محمد، أمال، التحليل الديموجرافي لبيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017: تطور أوضاع المرأة الديمغرافية والاجتماعية خلال الفترة (2006-2017)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مارس 2018، ص 13، https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Egypt%20DDI%20Arabic%20-%202.pdf

[27]- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017، الصادر فى يونيو 2019 ، المجلد الخامس" متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول طبقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية"، ص 52،56، https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23462

مما سبق يتضح إنه منذ الاهتمام بمسألة المرأة المعيلة، تراوحت نسب النساء المعيلات ما بين 14% و18% من إجمالى الأسر، سواء اعتمد حسابها على تعدادات عامة أو دراسات مسحية، أو أبحاث بالعينة مثل بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، وإن اقتربت نسبة الأسر تعولها نساء فى سوهاج من ثلث الأسر.

ويعنى هذا أن نسبة النساء المعيلات غير قليلة، خصوصاً مع النظر إلى ما تتعرض له تلك النساء من مشاكل وعلى رأسها الفقر. وهذا فضلًا عن ما يترتب على طرق تكيفها مع المشكلة بما يفاقمها ولا يحلها (على سبيل المثال؛ إخراج الأبناء من التعليم- خاصة البنات، وزواج البنات المبكر، فضلًا عن عدم توفير الغذاء أو الرعاية الصحية الكافية لها ولاسرتها). وغالبًا يترتب على ذلك دوران أبنائها وبناتها فى دائرة الفقر.[28]

وقد ورد فى الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام 2030، استهداف "بناء مجتمع عادل متكاتف يتساوى فيه الجميع، ويساند شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية"[29]. كما ذكر ضمن المؤشرات الموضوعة لقياس التقدم فى محور العدالة الاجتماعية، تقليل نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر، وكانت وقتها (2013/2012) 26.3%. كما استهدف خفض النسبة عام 2020 لتصبح 12%، على أن تصير صفرًا عام 2030.[30] ورغم ذلك، عند وضع برنامج تطوير العدالة الاجتماعية حتى عام 2030، لم يأت ذكر مسألة المرأة المعيلة بشكل مباشر[31] .

وكما سنرى لاحقاً، ففى 2015، و 2018/2017، و 2020/2019، أصبحت نسبة الأسر التي تعولها نساء تحت خط الفقر القومي 61.2%، 41.2%، 41.4% على التوالي. ويعنى هذا أن المسار يتجه عكس أهداف التنمية المستدامة، حيث تزداد بسرعة نسبة صاحبات الأسر الفقيرات.

الأسر التي ترأسها النساء أكثر فقراً

كما هو واضح في الشكل رقم (*)، تتزايد نسب باستمرار . حيث طبقاً للجدول (*)، كانت نسبة الفقر المدقع، والفقر القومى 2.9%، 16.7% على التوالي عام 1999/2000. ثم وصلتا إلى 4.5% و29.7% عام 2019/2020. ولكن بلغت نسب الفقر أعلى قيمها بعد التضخم في 2016، إذ ظهرت نسبتي الفقر المدقع والفقر القومى فى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك التالى عام 2017/2018، عند 6.2%، 32.5% على التوالي.

لذا من المتوقع حدوث قفزة كبيرة لنسب الفقر بنوعية بعد موجة التضخم الأخيرة.

---

[28] - سيد، ميرفت، أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 94 (1)، 2016، ص 16-17،
http://www.arc.sci.eg/ejar/UploadFiles/Publications/1015167%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%20%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D8%AF.pdf

[29]- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(2016)، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030: المحور الخامس العدالة الاجتماعية ، http://sdsegypt2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9/

[30]-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(2016)، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030: المحور الخامس العدالة الاجتماعية، ص117 - 123، http://sdsegypt2030.com/wp-content/uploads/2016/05/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.pdf

[31]-وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(2016)، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030: المحور الخامس العدالة الاجتماعية، مرجع سابق، ص 122- 123

جدول (*) تطور نسب من يقعون تحت خط الفقر القومى والفقر المدقع

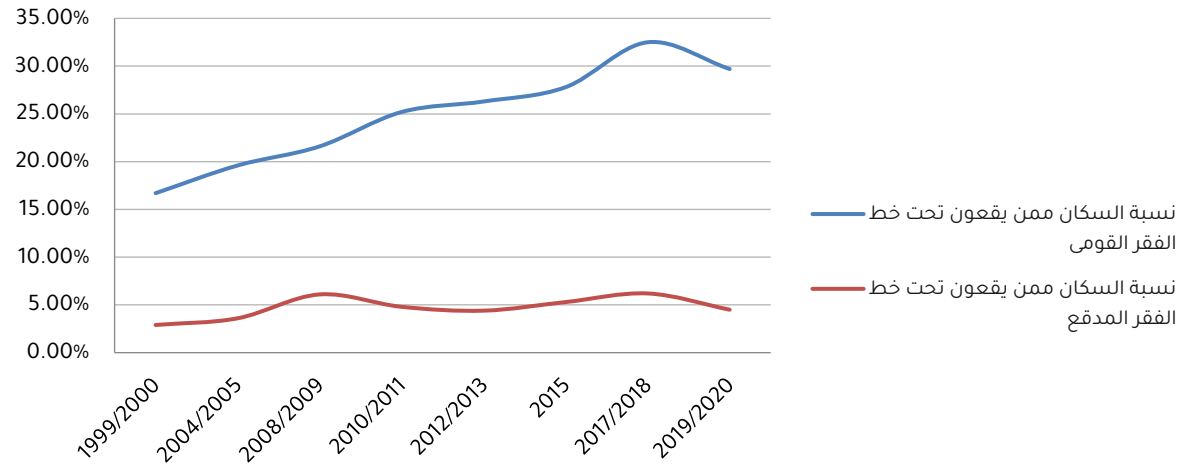

في الشكل رقم (1)، المبين لنسب الأسر طبقاً لفئات دخل الأسرة حسب نوع ربها الاجتماعي، يتضح من النظر إلى الأسر الأقل دخلاً، ومتوسط الاستهلاك الفعلي للأسر، أن نسب الأسر التى تعولها نساء أكبر من نسب الأسر التى يعولها رجال. ويحدث العكس عندما يكون دخل الأسرة أعلى من متوسط الإنفاق الفعلى، إذ تكون نسب الأسر التي يعولها رجال أكبر من نسب الأسر التي تعولها نساء.

تتضح الفجوة بين دخول الأسر التي تعولها نساء والتى يعولها رجال عند ثلاث نقاط .
تقع الأولى بين فئات الدخل 20 ألف جنيه و 25 ألف جنيه. وكما حددنا فيما ذكرناه سابقاً عند توضيح المنهجية، يقع خط الفقر المدقع عند تلك النقطة. وبالنظر في الجدول رقم (1)، يتضح أن 16% على الأقل من الأسر التى ترأسها النساء تحت خط الفقر المدقع. وفى المقابل، لا تقع سوى 1.9% على الأقل من الأسر التى يرأسها رجال تحت الفقر المدقع.

والنقطة الثانية عند خط الفقر القومي، وبالنظر في الجدول (1) يتضح أن 41.4% على الأقل من الأسر التى ترأسها نساء تقع تحت خط الفقر القومي، بينما النسبة المناظرة بالنسبة للرجال هي 17.1%.
وتتعلق النقطة الثالثة بالأسر التي ينخفض إنفاقها السنوي عن متوسط الإستهلاك الفعلي للأسر على مستوى الجمهورية. ويتضح من الجدول أن 69.5% على الأقل من الأسر التي ترأسها امرأة دخلها أقل من متوسط الاستهلاك الفعلى السنوى للأسرة، أما بالنسبة للأسر التى يرأسها رجل فكانت النسبة 51.8% على الأقل.

ومع ارتفاع دخل الأسرة تزيد نسبة الأسر التى يعولها رجال، وتقل نسبة الأسر التي تعولها نساء، وصولاً إلى أعلى دخل للأسر. وحسب التصنيف، تعتبر الأسر الأعلى دخلًا التي يزيد دخلها عن 200 ألف جنيه سنويًا. وبلغت نسبة الأسر التي تعولها امرأة فى تلك الفئة 1.4%، بينما كانت تلك النسبة للأسر التى يرأسها رجل هى 2.1%.

شكل رقم (1) نسب الأسر طبقاً لفئات الدخل والنوع الاجتماعى لعائل الأسرة

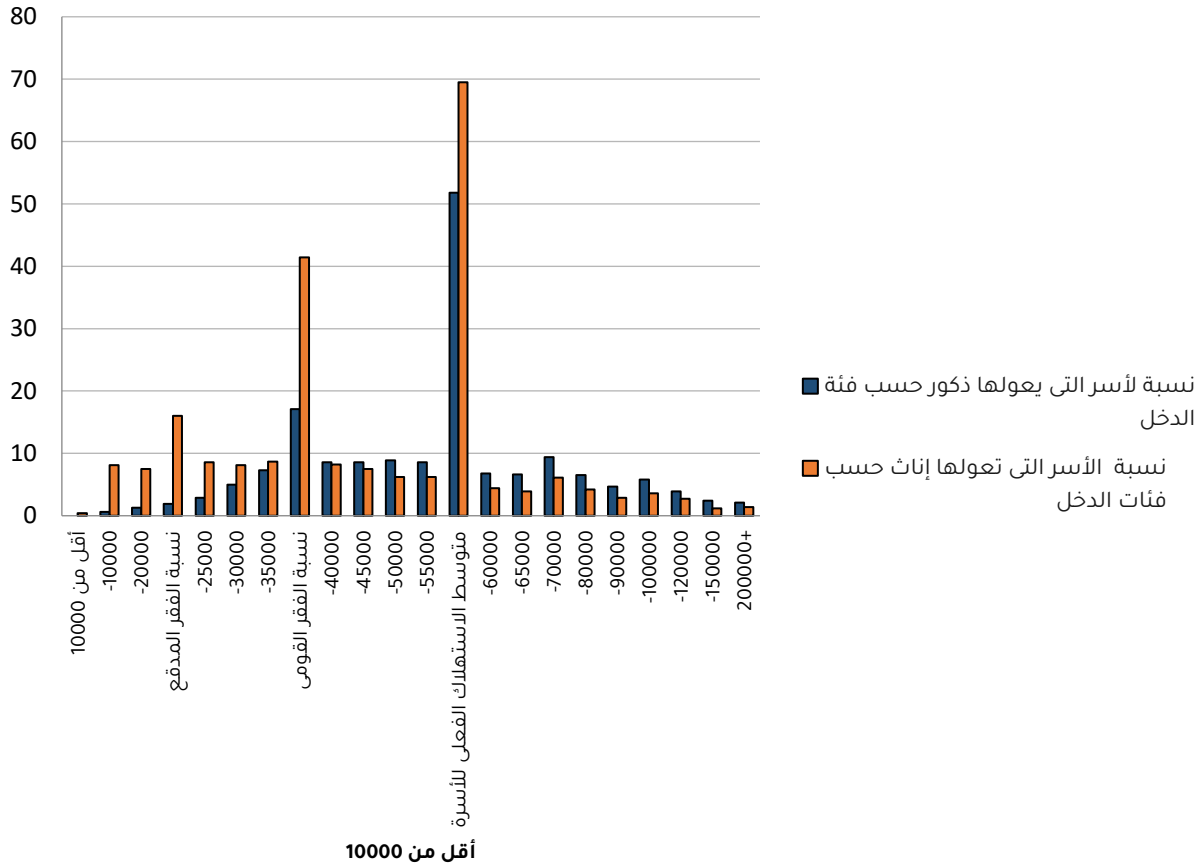

تطور نسب فقر الأسر طبقاً نوع أربابها الاجتماعى 2015 حتى 2020/2019

بالنسبة لتطور نسب الأسر تحت خط الفقر المدقع والفقر القومى والتي يقل متوسط دخلها عن متوسط الإنفاق الفعلى للأسر، يتضح من الأشكال (2)، (3)، (4) أن نسب الأسر التي ترأسها أمرأة أعلى بفرق واضح فى الحالات الثلاث عن نسب الأسر التي يرأسها رجل. ويعنى هذا أن الأسر التي ترأسها النساء ظلت الأشد فقراً والأقل دخلًا طوال الفترة من 2015 وحتى 2020/2019.

كما تشير المنحنيات الثلاث، كما يتضح من الأشكال، إلى ارتفاع نسب الفقر ونسب الأسر التي يقل دخلها عن متوسط إنفاق مجمل الأسر الفعلي عام 2015، ثم انخفاضها فى عام 2018/2017، ومعاودتها الارتفاع مرة أخرى بعد ذلك، ولكن دون وصولها إلى نسب عام 2015.

شكل رقم (2) تطور نسب الأسر التى تقع تحت خط الفقر المدقع

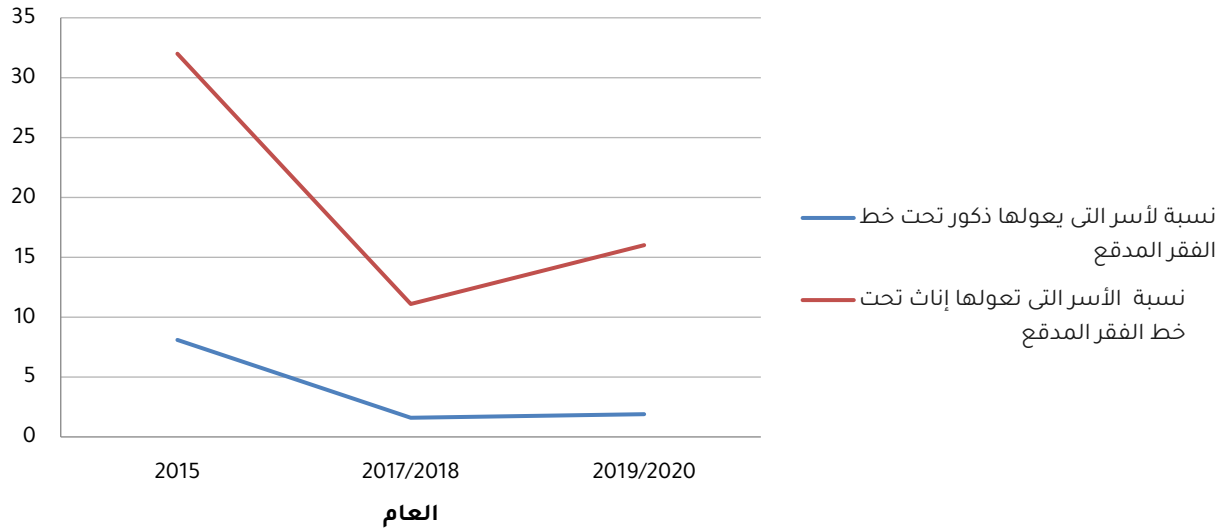

شكل رقم (3) تطور نسب الأسر التى تقع تحت خط الفقر القومى

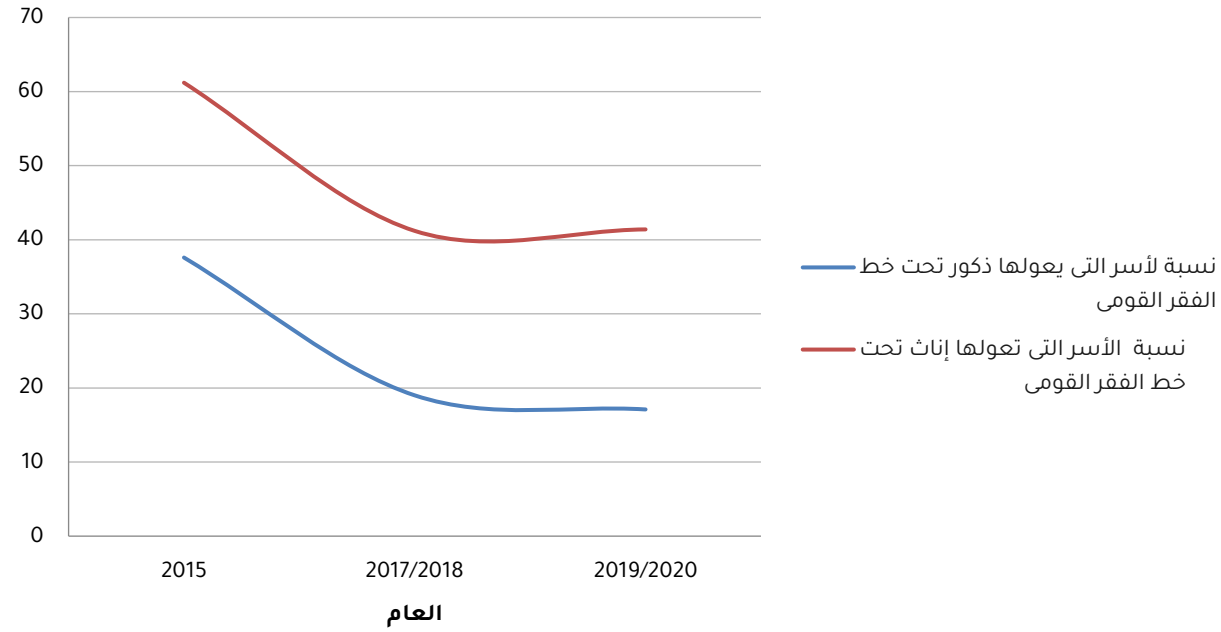

شكل رقم (4) تطور نسب الأسر الإجمالى دخلها أقل من متوسط الإنفاق السنوى للأسر طبقاً لنوع رب الأسرة

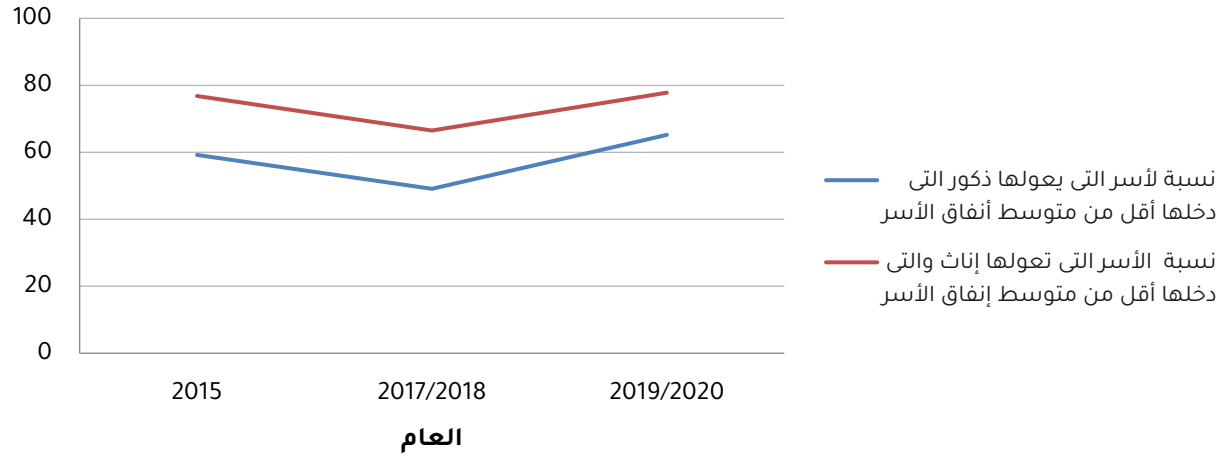

ولكن بالنظر إلى جدول (2)، يتضح أن الأسر التي ترأسها امرأة وتقع تحت خط الفقر المدقع كانت نسبتها أربعة أضعاف نظيرتها في حالة الرجال عام 2015، وصلت إلى ثمانية أضعاف عام2020/2019.

وفي الجدول رقم (3)، تبلغ نسب الأسر التي ترأسها النساء وتقع تحت خط الفقر القومي 61.2%، 41.4%، 41.2% على الأقل، بينما تبلغ نسب الأسر التي يرأسها رجال 37.6%، 19%، 17.1% على الأقل. وكما يتضح إن نسب الأسر التي ترأسها نساء وتقع تحت خطر الفقر القومى هى 1.6، 2.2، 2.4 ضعف نسب الأسر التى يرأسها رجل فى الثلاثة سنوات.

بالمثل، يتضح من الجدول رقم (4) تقارب نسب الأسر التي ترأسها امرأة يقل دخلها عن متوسط الاستهلاك السنوي ونظيراتها بالنسبة للرجال، حيث تقل نسب النساء بدرجة طفيفة عن مرة ونصف من نسب الرجال أرباب الأسر.

ويعني هذا، زيادة التمييز بين الأسر على أساس نوع عائلها الاجتماعي كلما انخفض دخل الأسر، وانخفاض التمييز كلما ارتفع الدخل.

دخل الأسر

مصادر دخل الأسر طبقاً لنوع رب الأسرة

يمثل الشكل رقم (5) متوسط دخل الأسر طبقاً لنوع رب/ربة الأسرة. ويتضح منه أن دخل الأسر التى يرأسها رجال أكبر من دخل الأسر التي ترأسها نساء فيما يخص الدخل من العمل سواء بأجر أو من خلال مشروع ملك الأسرة، وكذلك بالنسبة للقيمة التقديرية لأجر المسكن، بينما يرتفع دخل الأسر التي ترأسها النساء على دخل أسر الرجال فى بند الدخل من الممتلكات غير المالية، وفى بنود التحويلات الجارية.

ومن جدول رقم (5)، يتضح أن متوسط إجمالى دخل الأسر التي ترأسها امرأة يساوي 77% فقط من متوسط دخل الأسر التي يرأسها رجل. وفيما يتعلق بنسبة الدخل من العمل في الأسر التي ترأسها نساء، فكانت 32% فقط من نظيرتها في حالة الأسر التي يرأسها رجال. بينما يمثل الدخل من الممتلكات

في أسر النساء 63% مما يمثله في أسر الرجال. وفيما يخص القيمة الإيجارية التقديرية للسكن فهما متقاربتان، حيث تمثل تلك القيمة للأسر التي ترأسها امرأة 95% مما تمثله بالنسبة للأسر التي يرأسها رجل.

وتشكل التحويلات الجارية (نقدية وسلعية) مجالًا آخر تتميز فيه الأسر التي ترأسها النساء عن أسر الرجال، حيث تبلغ قيمة ما تحصل عليه الأسر التي ترأسها امرأة 246% مما تحصل عليه الأسر التي يرأسها رجل من هذا البند.

وتمثل التحويلات الجارية (وبطبيعتها تكون ضئيلة) أكثر من نصف دخل الأسر التي ترأسها النساء (57.1%)، بينما تمثل بالنسبة للأسر التي يرأسها الرجال 18% فقط. هذا في حين يمثل الدخل من العمل 32% فقط من دخل الأسر التي ترأسها نساء، ويمثل 69.6% في الأسر التي يرأسها رجال. ويعنى هذا أن العمل مصدر أساسي فى دخل أسر الرجال، ويترتب على هذا ألن يصبح دخل هذه الأسر أكثر بشكل ملحوظ عن أسر النساء.

شكل رقم (5) مصادر دخل الأسرة طبقاً لنوع رب الأسرة

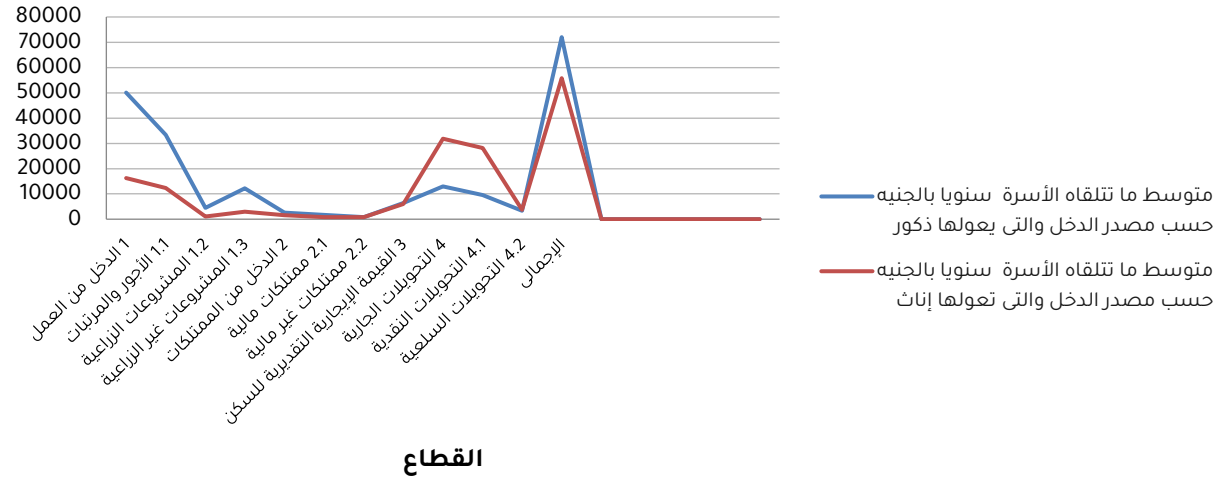

الحالة العملية لعائل/عائلة الأسرة

مبدئياً، ربما تصدمنا معرفة أن 55.8% من عائلات الأسر خارج قوة العمل[32]، وأن 23% منهن خارج القوة البشرية[33]، طبقاً للجدول رقم (6). وطبقاً لتلك الأرقام، يعنى هذا أن 78.8% من عائلات الأسر خارج نطاق العمل بالكامل، وتتوزع نسبة 21.2% المتبقية منهن كما يلى: 10.6% يعملن بأجر نقدي، 3.4% صاحبات عمل يدرنه ويستخدمن آخرين، 5.6% يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحد. وكما يوضح الجدول، تقل باقي الحالات عن 1% لكل منها.

[32] - الأفراد خارج قوة العمل هم الأفراد فى سن (6-64) القادرون على العمل ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل أثناء فترة البحث لسبب أو أكثر من الأسباب التالية: ظروف عائلية (المتفرغات لأعمال المنزل)، والطالب المتفرغ للدراسة، وعدم الرغبة فى العمل، الخروج على المعاش أو التقاعد بينما العمر يقل عن 65 سنة، والإصابة بعجز جزئي يمنع الفرد مؤقتاً من العمل، ومن هم فى إجازة بدون مرتب لمدة سنة أو أكثر ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل. وهناك بعض الأسباب المؤقتة للخروج من قوة العمل وهى: المجندون، ونزلاء المستشفيات غير المرتبطين بعمل، ونزلاء السجون، والموقوفون عن العمل مؤقتاً أو لأجل غير مسمي طالما لا يتقاضون أجرًا ولا يبحثون عن عمل، وخريجو الجامعة الذين يؤدون الخدمة العامة.

[33] - تشمل القوى البشرية جميع السكان ما عدا: صغار السن أقل من 6 سنوات، والأفراد الأكبر من 65 سنة ولا يعملون ولا يرغبون فى العمل ولا يبحثون عنه (مسنون)، والمصاب بعجز كلي (غير قادر على العمل بصفة كلية). ويمثل الأشخاص تحت هذه الفئات مجتمعة ما يعرف بالسكان خارج القوة البشرية

ويمثل شكل رقم (6) متوسطات دخول الأسر حسب الحالة العملية والنوع الاجتماعي. ويتضح منه أن متوسط دخل الأسر التي يرأسها رجال، أعلى من متوسط دخل الأسر التي ترأسها نساء، فيما عدا حالة واحدة، وهى المتعطل/المتعطلة الذى/التى سبق له/لها العمل. ففي تلك الحالة، يمثل متوسط دخل الأسر التي ترأسها امرأة 101.9% من نظيره في الأسر التي يرأسها رجل. ويتقارب المتوسطان في حالة العمل بأجر، حيث يمثل متوسط دخل الأسرة من عمل ربتها بأجر 98.9% نظيره في حالة الرجال.

ويعنى هذا بوضوح، أن عمل المرأة السابق والحالي بأجر يرفعان من دخل أسرتها، بحيث يتساوى تقريباً مع دخل الأسر التي يرأسها رجال فى الحالة الثانية، ويزيد عليه في الأولى .

شكل رقم (6) متوسط دخل الأسر طبقاً للحالة العملية والنوع الاجتماعى

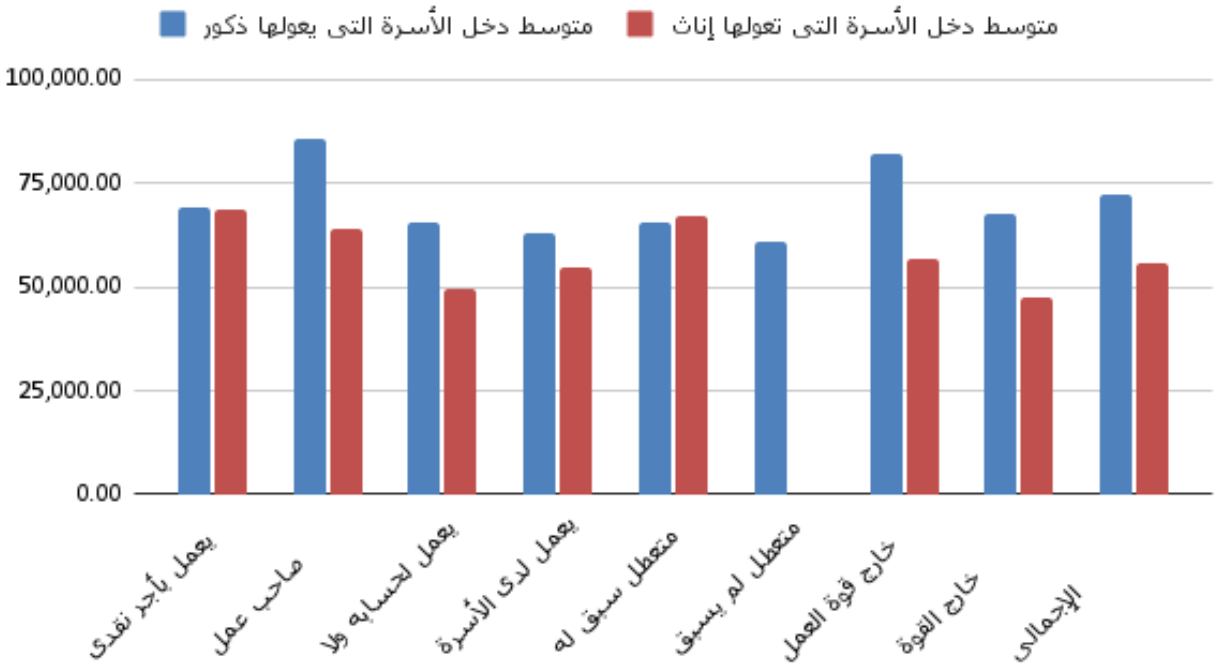

يوضح ذلك أهمية تحليل مسألة العمل بالتفصيل بالنسبة لربات الأسر، باعتبار أنها تتضمن إمكانيات تحسين أوضاعهن الاقتصادية وبالتالى الاجتماعية، هن وأسرهن.

القطاع الذى يعمل/تعمل به عائل/عائلة الأسرة

بالنظر في الشكل رقم (7)، الخاص بمتوسط دخل الأسرة طبقا لنوع رب الأسرة (رجال- نساء) وقطاع عمله/عملها، نجد متوسط دخل الأسر التي تعولها نساء أعلى بشكل طفيف من نظيره في الأسر التى يعولها رجال في حالات العمل في القطاع العام وقطاع الأعمال بالنسبة للعمال فقط، بينما العكس صحيح فى بقية الحالات.

رسم رقم (7) متوسط دخل الأسرة طبقاً للقطاع الذى يعمل به عائل الأسرة

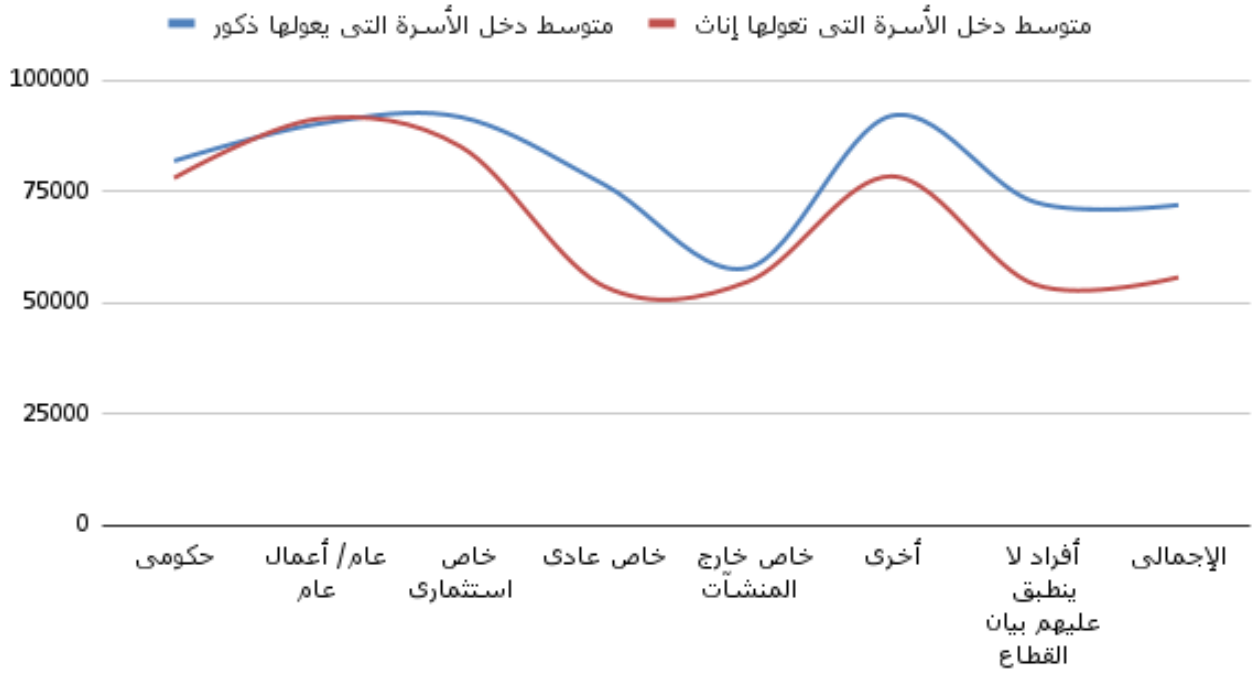

طبقاً للجدول رقم (7)، تبلغ المعيلات العاملات فى القطاع العام وقطاع الأعمال العام 0.3% فقط من إجمالي المعيلات. وكان معدل دخل الأسر التي ترأسها امرأة بالنسبة للأسر التي يرأسها رجل، 101.3%. بينما كانت النسبة بين معدل دخليهما 95.3% في حال العمل فى الحكومة، التى تعمل بها 5.9% من إجمالي النساء المعيلات. وكانت أعلى درجات التمييز خارج التصنيف، إذ بلغ متوسط دخل الأسر التي تعيلها النساء 74.5% من متوسط دخل الأسر التي يعيلها الرجال، وكن غالبًا خارج قوة العمل والقوة البشرية معاً، وتمثل تلك الأسر 79.6% من إجمالي الأسر التي ترأسها النساء.

المهن الرئيسية لعائلي الأسر

جدول(8) متوسط دخل الأسر طبقاً للنوع الاجتماعى لرب/بة الأسرة ومهنته/ مهنتها

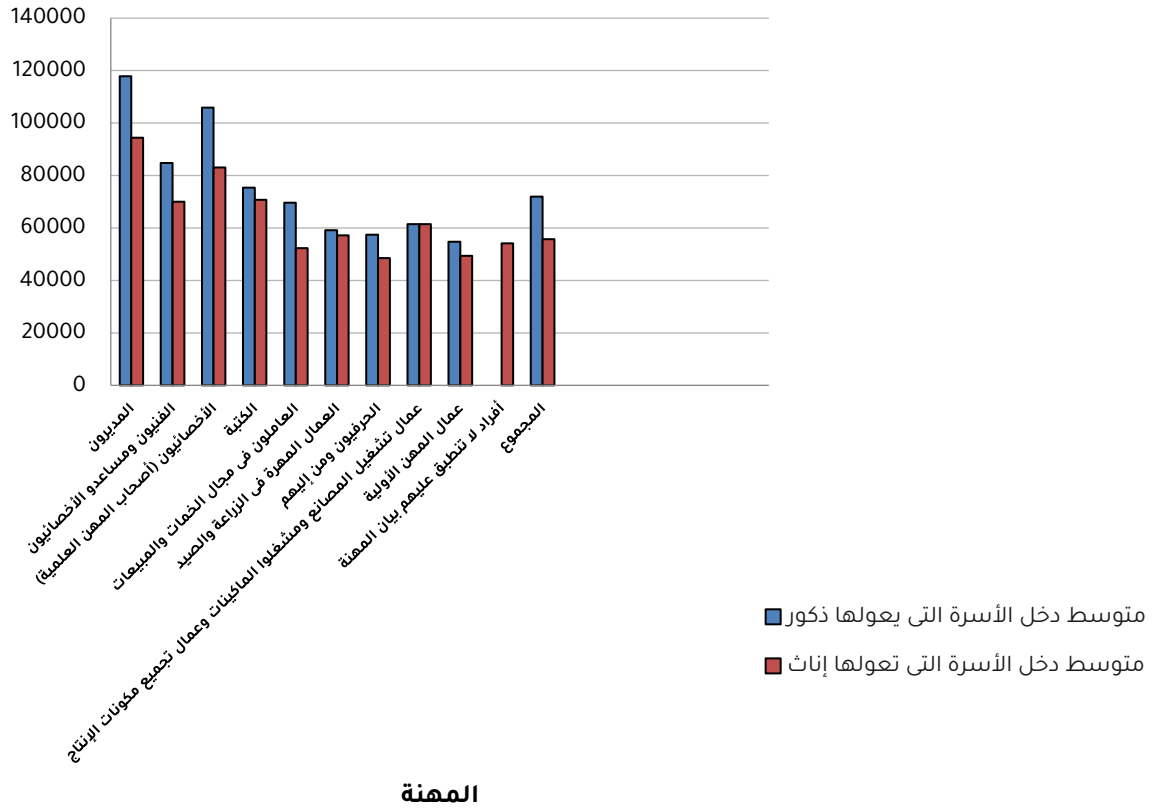

لا يمتلك معظم النساء عائلات الأسر مهارات. ويؤدي هذا إلى أن يعملن فى مجالات عمل محدود، حيث لا بنطبق على 79.6% من عائلات الأسر بيان المهنة طبقاً للجدول رقم (8). ويلي تلك الفئة العاملات في مجال الخدمات والمبيعات (بنسبة 7.5%)، ثم العاملات الماهرات فى الزراعة والصيد (4%)، والأخصائيات من صاحبات المهن العلمية (3.5%)، والعاملات ضمن فئة الكتبة (1.9%)، والفنيات ومساعدات الاخصائيات بنسبة (1%)، بينما تقل نسب باقى عن 1% من عائلات الأسر. وهذا فى حين تشكل نسبة عوائل الأسر من الرجال الذين لا ينطبق عليهم بيان المهنة 18.7% منهم فقط.

و للتعرف على مدى التمييز في دخل الأسر التي ترأسها نساء طبقاً للمهنة، نلاحظ في الإجمالى العام، أن متوسط دخل الأسر التي تعولها نساء يمثل 77% من دخل الأسر التي يعولها الرجال. وفي الشكل رقم (8)، يلاحظ في كل المهن، أن دخول الأسر التي يعولها الرجال أعلى من دخول الأسر التي تعولها النساء. وتعتبر أكثر حالات التمييز وضوحًا فى الفئة لا ينطبق على معيلة الأسرة بيان التصنيف المهني، إذ يبلغ دخل أسرهن 74% من دخل أسر الرجال من نفس الفئة. ومع هذا، تمثل هذه الفئة غالبية المعيلات لأسر، إذ تشكل أسر المعيلات من هذه الفئة 79.6% من الأسر التي تعولها النساء.

أثر الحالة الاجتماعية والتعليمية على دخل الأسر طبقاً للنوع

أثر تعليم عائل/عائلة الأسرة على دخلها

كما يوضح الشكل رقم (9)، يزيد متوسط دخل الأسر التي يرأسها رجال على متوسط دخل الأسر التي ترأسها نساء بالنسبة لكل الحالات التعليمية، فيما عدا حالتي الحصول على شهادة فوق متوسطة، و شهادة محو الأمية. وفى الحالتين، يمثل دخل الأسر التي ترأسها نساء 102.3%، 102.1% على التوالي من دخل الأسر التي يرأسها رجل. لكن تلك الأسر تمثل نسبة قليلة من الأسر التى ترأسها نساء، فلا تمثل الفئتان سوى 2.3%، 0.9% على التوالى فقط.

يظهر التمييز الأكبر بالنسبة لدخول الأسر التي ترأسها نساء في حالة الأميات، حيث يبلغ متوسط دخولهن 77.63% من دخول الأسر التي يعولها رجال أميون. ولكن تكمن المشكلة فى تمثيل أسر العائلات الأميات بنسبة 47.2% من إجمالي الأسر التي تعولها نساء.

ويوضح الجدول رقم (9) ارتباط مستوى تعليم عائلة الأسرة بمستوى دخل أسرتها، فيما يتعلق بمتوسط دخل الأسر التي ترأسها نساء بشكل عام. ومن الجدول، بلغ متوسط دخل الأسرة التي ترأسها امرأة أمية 77% من إجمالي متوسط دخل أسر النساء العائلات، بينما وصل دخل الأسر التي تعولها امرأة حاصلة على شهادة جامعية أو أكثر 177% من إجمالي متوسط دخل الأسر التى ترأسها النساء. وتلاحظ زيادة معدل دخل الأسرة كلما ارتفع المستوى التعليمي لربتها.

شكل رقم (9)متوسط دخل الأسرة طبقاً للحالة التعليمية ونوع رب /ربة الأسرة

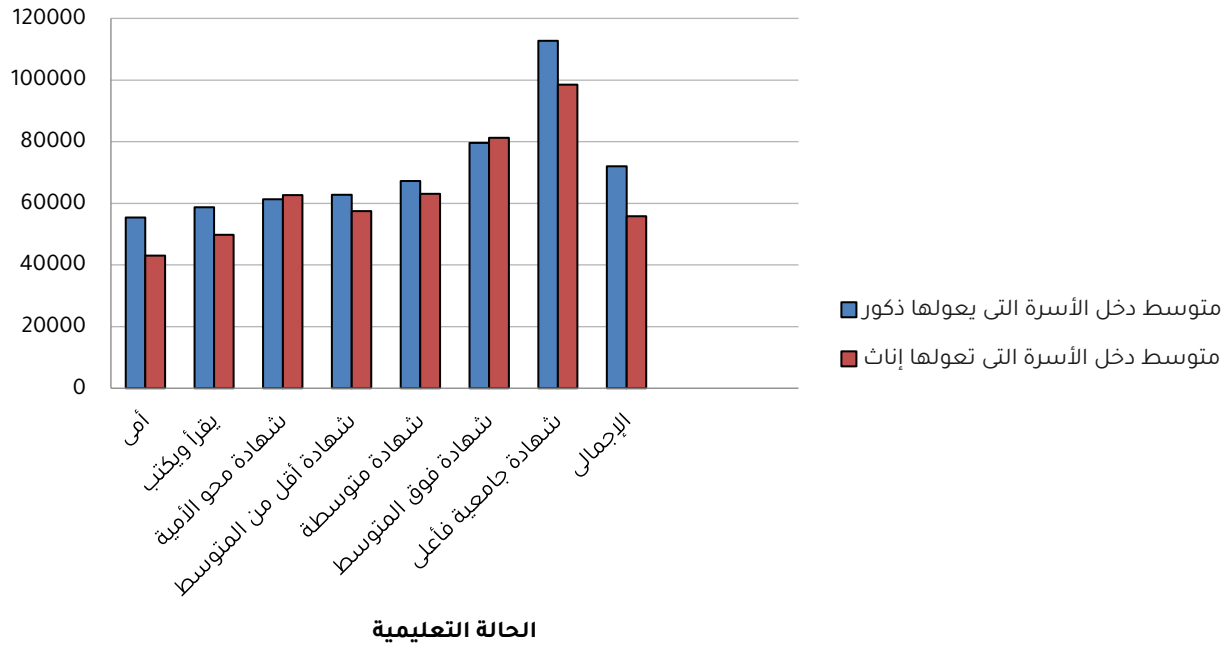

ارتباط الحالة الاجتماعية لعائل/عائلة الأسرة مع دخل الأسرة

يمثل الشكل رقم (10) الحالة الاجتماعية لعائل/عائلة الأسرة. ويتضح منه أن أعلى حالات التمييز فى الدخل تقترن مع العائلات المتزوجات، وأقلها مع المطلقات.

فى الجدول رقم (10)، يمثل دخل الأسر التي تعولها امرأة متزوجة 56.3% فقط من دخل الأسر التي يعولها رجل متزوج، في حين تصل نسبة دخل أسر العائلات المتزوجات إلى 96.9% من دخل الأسر التي يعولها/تعولها مطلق/مطلقة.

وتشكل نسبة عائلي الأسر المتزوجين 95.5% من إجمالى عائلي الأسر الرجال، في حين تشكل نسبة عائلات الأسر المتزوجات 23.6% فقط من إجمالي عائلات الأسر. وفي حين تبلغ نسبة عائلي الأسر الأرامل 2.3% من إجمالي عائلي الأسر الرجال، تمثل العائلات الأرامل 65.4% من إجمالي عائلات الأسر، ونسبة عائلي الأسر المطلقين 0.7% من إجمالي أسر العائلين الرجال، بينما تشكل أسر المطلقات 7.9% من إجمالي أسر العائلات النساء.

شكل رقم 10 متوسط دخل الأسرة و نسبه المئوية طبقاً للحالة الاجتماعية

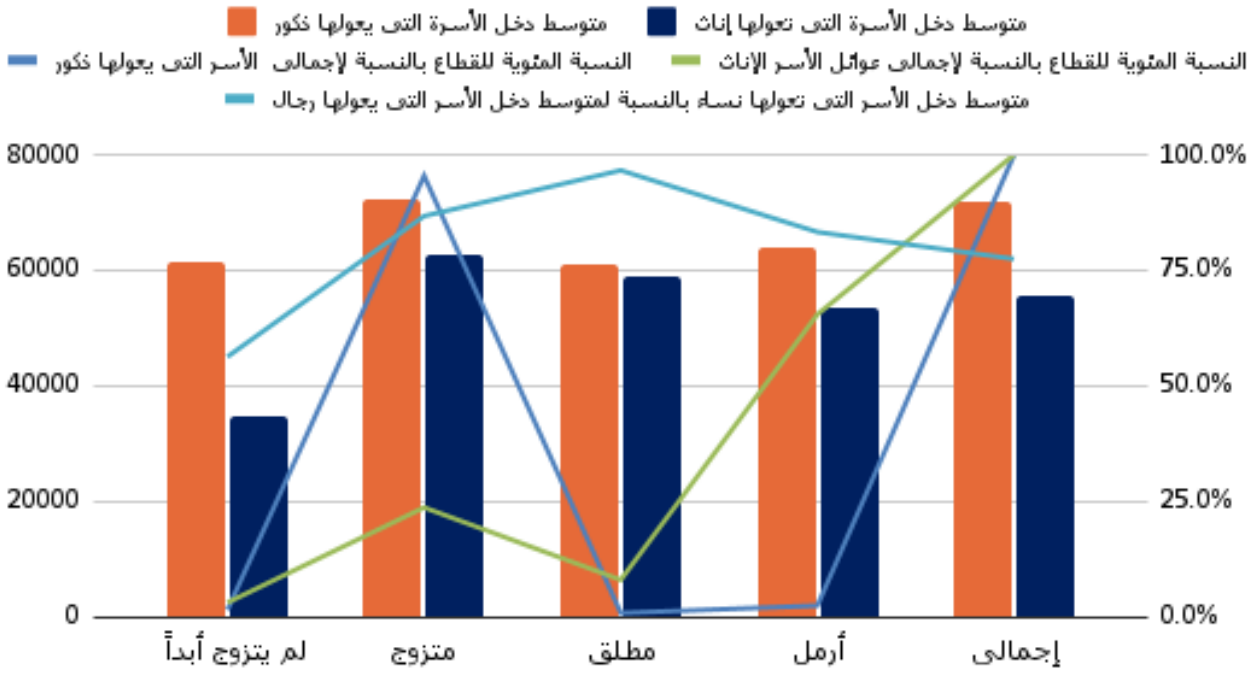

التوصيات

1-وضع سياسات عمل لا تستبعد النساء من قوة العمل. وننوه هنا إلى استبعاد الاحصائيات ملايين النساء من قوة العمل تحت مسمى ربات المنازل، الأمر الذي يؤدي إلى إغفال كل السياسات العامة ضرورة تشغيل تلك الملايين من النساء.

2- وضع برامج عامة لتنمية مهارات النساء بشكل عام، والنساء المعيلات بشكل خاص، بهدف تأهيلهن للعمل في مهن تدر عليهن رواتب مجزية، بشروط عمل لائقة.

3- إقرار حوافز لحث أصحاب العمل على توظيف النساء، تزيد مع زيادة حجم توظيفهم للنساء، وتشجيعهم على التأمين الصحى والاجتماعى عليهن، بتحمل الميزانية العامة جزءًا من عبء التأمين.

4- تعديل قوانين العمل بتضمينها إلزام كافة أماكن العمل إما بتوفير حضانة لأبناء العاملات والعاملين، أو التعاون على توفير مع أصحاب العمل الآخرين فى النطاق الجغرافى المحيط، مع التشديد على القواعد الملزمة بذلك، وتغليظ العقوبة في حال عدم التنفيذ.

-5مراجعة كل قوانين العمل وتنقيتها من كل ما من شأنه التمييز ضد النساء فى العمل، وعلى رأسها قانون العمل 12 لسنة 2003، وقانون الخدمة المدنية لموظفي الدولة. ووضع عقوبات رادعة على من يمارس التمييز، أو مسئول عنه، أو من يملك السلطة لمنعه ولم يقم بدوره فى منعه. وإجراء دراسات لمعرفة الأسباب وراء التمييز ضد النساء فى الأجور وغيرها.

6- إلتزام وزارة القوى العاملة بتخصيص موظفين بها لمراجعة كل إعلانات طلب العمل، ومعاقبة من يضع أى شروط من شأنها حرمان النساء من حقهن فى التقدم للعمل المعلن عنه والقبول فيه على قدم المساواة مع الرجال، سواء كان المنع بشكل مباشر أو غير مباشر.

7- توفير حضانات عامة وبيوت لخدمة المرضى المسنين على نفقة الدولة بالكامل، أو بأجور رمزية على أن تتكفل الميزانيات العاملة بباقي التكلفة، مع تأمين الرقابة الحقيقية على هذه الحضانات والدور بحيث تكون ظروف وطريقة تقديمها لخدماتها لائقة بإنسانية الأطفال والمسنين.

8- تعديل القوانين لتمكين النساء من الحصول على حقهن في الميراث، وضع ضوابط فعالة تكفل منع التهرب من ذلك بشتى الطرق، مع تغليظ العقوبات في حال الامتناع.

9- وضع برامج عامة لمساعدة الراغبات في تأسيس مشاريع صغيرة. تهدف هذه البرامج إلى دعم المشاريع بعد دراستها، عن طريق تقديم قروض مع إعفائهن من الضمانات التي لا يمتلكنها، وتوفير متخصصين لإرشادهن حتى يحققن الاستمرار والنجاح.

10- العمل على تعديل تعريف المرأة المعيلة ليشمل كل النساء اللاتي يعلن الأسرة، سواء بمفردهن أو مع وجود زوج، أو بمشاركتهن الزوج في الإنفاق على الأسرة. إذ تساعد معرفة الإحصائيات والنسب الصحيحة للنساء المعيلات على وضع سياسات تهدف إلى حل المشكلات التي يواجهنها مع عائلاتهن.

الملحق الاحصائي

للإطلاع علي الملحق تابع الرابط التالي :

اظغط هنا

مراجع

1- الكتاب الإحصائى السنوى، السكان، 2021، السكان،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=23571&fbclid=IwAR20koz-uibk6CVlm15ittC3oX1GE883DJ3L8QgyM_v3o_1VERMxtiXtkQk.

2- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2015 الصادر فى سبتمبر 2016 ، المجلد الخامس" متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول طبقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية"، والمجلد الثالث أنماط الاستهلاك الكلي طبقاً للخصائص الاجتماعية والإقتصادية للأسر المعيشية،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23462

3-بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2018/2017، الصادر فى يونيو 2019 ، المجلد الخامس" متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول طبقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية"، والمجلد الثالث أنماط الاستهلاك الكلي طبقاً للخصائص الاجتماعية والإقتصادية للأسر المعيشية،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23462

4- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019، الصادر فى سبتمبر 2021 ، المجلد الخامس"متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول طبقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية"، والمجلد الثالث أنماط الاستهلاك الكلي طبقاً للخصائص الاجتماعية والإقتصادية للأسر المعيشية،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23462

5- مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2015،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

6- أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2018/2017، صدر فى مايو 2019،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

7- مؤشرات منظومة الدعم، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2020/2019، صدر فى ديسمبر 2020
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

8- مؤشرات الفقر، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019، الصادر فى ديسمبر 2020،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

9- سيد، ميرفت، أساليب التكيف المعيشى للمرأة المعيلة في ظل ظاهرة تأنيث الفقر ببعض المحافظات المصرية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، العدد 94 (1)، 2016،
http://www.arc.sci.eg/ejar/UploadFiles/Publications/1015167%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%20%D8%A7%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D8%AF.pdf

10- المرأة والرجل 2011، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/496

11- المرأة والرجل 2014، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/495

12- كتاب المرأة والرجل 2015، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، صدر فى فبراير 2017
https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v4.2/index.php/catalog/1229

13- النتائج النهائية التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017، ،
https://www.enow.gov.eg/Report/EgyptCensus2017.pdf

14- د. حسانين، خالد محمد السيد، استخدام أسلوب العصف الذهنى القائم على القبعات الست للتفكير في خدمة الجماعة لتنمية مهارات حل المشكلة لدى المرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 51 المجلد 3 يوليو 2020، https://jsswh.journals.ekb.eg/.

15- العنترى، د. سلوى، تقدير قيمة العمل المنزلى غير المدفوع للنساء فى مصر، مؤسسة المرأة الجديدة، 2015، https://nwrcegypt.org/wp-content/uploads/2015/03/%d8%b3%d9%84%d9%88%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d8%aa%d8%b1%d9%8a.pdf

16- العنترى، د. سلوى، والدسوقى، نفيسة، عمل النساء فى السوق بدون أجر: العمل لدى الأسرة فى الاقتصاد غير الرسمى بمصر، مؤسسة المرأة الجديدة، 2015، منشور فى منشورات قانونية ،
https://manshurat.org/file/33366/download?token=XtkSdUSV

17- شرف الدين، عبد الحميد و فؤاد محمد، أمال، التحليل الديموجرافي لبيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017: تطور أوضاع المرأة الديمغرافية والاجتماعية خلال الفترة (2006-2017)، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مارس 2018، https://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Egypt%20DDI%20Arabic%20-%202.pdf

18- قراعة، أمال محمد، و مرسي، صفاء محمد، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2009/2008، العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرةونوع رئيس الأسرة، إصدار يونية 2011،
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&Year=23629

19- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى(2016)، استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030: المحور الخامس العدالة الاجتماعية- http://sdsegypt2030.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9/ ،